الهيكل المستقبلي للدولة اليمنية

إعداد: ستيفن دبليو داي- معهد الشرق الاوسط

واشنطن –دي –سي

ترجمة : فريق الشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الانسان

عـــــــــــــدن

ملخص:

بعد مرور أكثر من أربع سنوات ، لا زالت الحرب مستمرة في اليمن. على الرغم من أن الجهات المتحاربة توصلت إلى اتفاق في نهاية عام ٢٠١٨ في ستوكهولم ، إلا أنها فشلت في الالتزام التام بشروطه ، وذلك بسبب الغموض حول مستقبل الدولة اليمنية. حاليًا ، هناك عدة سلطات متنافسة في مناطق مختلفة ، ويختلف القادة في تلك السلطات حول ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك دولة واحدة أو دولتان أو دول متعددة. كما انهم يختلفون حول ما إذا كانت الدولة أو الدول المستقبلية تكون مستقلة نهائيا أو مرتبطة من خلال نظام فيدرالي أو كونفدرالي. وتبقى الأسئلة الرئيسية دون إجابة ، وقبل المضي قدماً في المفاوضات، من المرجح أن تحتاج الأطراف إلى حل مشكلة " الفيل في الغرفة" اولا، اي: الهيكل المستقبلي لليمن كدولة.

المقدمة:

بعد أكثر من عامين من القتال ، بدأ أن القوى المتناحرة في الحرب الأهلية متعددة الأطراف في اليمن وصلت إلى طريق مسدود في عام ٢٠١٧، وجُمدت جبهات القتال الرئيسية... لكن في عام ٢٠١٨ ، تقدمت القوات الحكومية المتحالفة مع مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في ساحل البحر الأحمر، تحت إشراف القادة العسكريين الجنوبيين من محافظة لحج ، الذين ارتبطوا بالحزب الحاكم الجنوبي السابق ، الحزب الاشتراكي اليمني. تلقى هؤلاء القادة الجنوبيون في النهاية عند الانتقال من الجنوب إلى الشمال على طول المنطقة الساحلية المعروفة باسم تهامة ، المساعدة من طارق محمد صالح ، ابن أخ علي عبد الله صالح ،الرئيس السابق ، الذي قتل على أيدي المقاتلين الحوثيين، حلفاءه السابقين .

في صيف عام ٢٠١٨ ، بدأت القوات الحكومية بمهاجمة الحوثيين في الحديدة بدعم بحري وجوي من التحالف الخليجي، حيث تمكنوا من الاستيلاء على المطار والأحياء المجاورة للميناء. وبينما كانوا يحاولون قطع الطرق المؤدية إلى المدينة، التي يقطنها أكثر من مليوني شخص ، تدخل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن ، الدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيثس ، داعيا الى التفاوض على وقف لإطلاق النار، لمنع حدوث معركة كانت ستودي إلى تعريض الإمدادات الغذائية والطبية لنحو ١٥ مليون شخص للخطر، في المناطق التي يسيطر عليها زعماء الحوثيون على طول ساحل تهامة والجبال الداخلية في اليمن.

خلال خريف عام ٢٠١٨ ، التقى ممثلو الأطراف المتحاربة في الحديدة، لإجراء مفاوضات في السويد. واتفقوا في منتصف شهر ديسمبر على سحب القوات المسلحة من المدينة، لمنح الأمم المتحدة فرصة لتأسيس سلطة دولية على الميناء. وكان من المأمول أن يضمن اتفاق ستوكهولم استمرار الإمدادات الإنسانية ، مع خلق زخم للدبلوماسية المبذولة لإنهاء الحرب، من خلال عملية (خطوة –خطوة). لكن لسوء الحظ ، فشل كلا الجانبين في الالتزام بشروط الانسحاب المتبادل من الحديدة ، واستمرت الحرب...

ان أحد اهم العقبات الرئيسية، التي تحول دون التفاوض على وضع نهاية سلمية للحرب في اليمن من خلال عملية خطوة ـ خطوة ، هي ، أن الأطراف لديها محفزات كبيرة للحفاظ على مواقعها على الارض، ومواصلة القتال أثناء المفاوضات حول مسائل صغيرة نسبيًا، مثل أمن الموانئ في الحديدة. هذه حقيقة لأن الأطراف المتحاربة تريد تتنفس، عندما تتحول المفاوضات إلى أمور أكثر أهمية ، مثل التركيب السياسي للحكومة اليمنية والهيكل المستقبلي للدولة.

إن قادة الحوثيين ، الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء تحت راية حزب ديني يسمى ("أنصار الله") يستميتون في التمسك بالحديدة ، لأنهم يعرفون، بانهم إذا ما فقدون السيطرة على الميناء ، سيرغمون على تنازلات اخرى في وقت لاحق. اما خصومهم ، بما في ذلك تحالف دول مجلس التعاون الخليجي ، يريدون حرمان الحوثيين من الحديدة للسبب المعاكس. هدفهم هو حرمان أنصار الله من اي دور بارز في تحديد هيكل الحكومة اليمنية وتكوينها في المستقبل. وبالتالي ، فهم يسعون للضغط على أنصار الله في العاصمة، عن طريق قطع طريق الإمدادات الرئيسية بين صنعاء والحديدة.

تنطوي معظم المفاوضات الدولية على النظر في المسائل الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وهناك ميل لمعالجة الأمور الصغيرة أولاً، لأن هناك احتمال أكبر للوصول الى ابرام اتفاق. ويأمل المفاوضون في استخدام الاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الأصغر، لبناء قوة دفع نحو اتفاقيات أكبر وأكثر صعوبة. لكن إذا كانت أطراف النزاع غير متأكدة من الاتجاه الذي ستتخذه المفاوضات بشأن المسائل الكبيرة ، فمن الأرجح أن تطيل أمد الصراع ، من خلال الاستمرار في خوض النزاعات الصغيرة. هذه هي المشكلة الأساسية في اليمن ، حيث فشلت الفصائل المتناحرة في الحديدة من الالتزام التام بشروط اتفاقية استكهولم ، بسبب الغموض حاليا حول مستقبل الدولة في اليمن . هناك سلطات متعددة في مناطق مختلفة ، وان الشخصيات الممثلة لهذه السلطات لم يتوافقوا حول عما اذا كان يجب ان تكون دولة واحدة او دولتين او اكثر مستقبلا ، وهل تكون مستقلة تماما او مرتبطة من خلال نظام فيدرالي او كونفدرالي .

في بداية اغسطس ٢٠١٩م استولى المجلس الانتقالي الجنوبي على السلطة في عدن ، وهذا بدورة اضاف تعقيدات اخرى لان المجلس يرغب في حكم كل ارض الجنوب كدولة مستقلة.

وبسبب عدم حل السؤال الرئيسي حول مستقبل اليمن ، فان المبعوث الاممي الى اليمن مارتن جريفثس لا يستطيع اقناع الجهات المتحاربة في الحديدة، من تنفيذ البنود الخاصة بكل طرف في اتفاقية استكهولم. لكن الحقيقة هي ان جريفثس استطاع خلال العام ٢٠١٨م من تجنيب الحديدة الحرب التي كانت تلوح في الافق. وفي ١١مايو ٢٠١٩م قبل السيد جريفيثس انسحاب احادي الجانب للقوات الامنية لانصار الله من الميناء. وبعد شهرين اي في يوليو ٢٠١٩م اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة سحب قواتها من ساحل البحر الاحمر، لكن القوات السودانية واليمنية المشاركة في التحالف العربي ظلت في مرمى نار مواقع انصار الله الحوثيين، في حين استمرت المعارك بين التحالف الخليجي وانصار الله في جبهات اخرى.

في ربيع ٢٠١٩م قامت قوات الحوثيين بمهاجمة الضالع ، شمال عدن ،في محاولة لتخفيف الضغط على الحديدة ، ولكون الضالع ايضا موطن الجنود الجنوبيين، الذين يشكلون القوام الاوسع للقوات الحكومية في تهامه . ويبقى الاحتمال وارد بتجدد المعارك في الحديدة، عندما تنخفض درجة الحرارة في ساحل البحر الاحمر نهاية شهر سبتمبر القادم . ولكن حتى وان لم يحدث ذلك، فلا تظهر اي مؤشرات حقيقية بأن السيد مارتن جريفثس يستطيع تحويل اتفاقية استكهولم الى عملية (الخطوة – خطوة) للسلام مع لحظة كافية لإنهاء الحرب.

ولكل الاسباب المذكورة أعلاه ، التي تثبت، بانه من الضرورة بمكان تحريك مفاوضات السلام قدما الى الامام، وحل مشكلة "الفيل في الغرفة" : الهيكل المستقبلي لليمن كدولة.

الدستور الاتحادي لعام ٢٠١٥م:

حينما انهار النظام السياسي اليمني قبل شهرين من بدء الحرب في ٢٦ مارس ٢٠١٥م ، كانت هناك خطة لإعادة هيكلة الدولة على أسس فدرالية. استندت الخطة إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني(NDC) الذي رعته الأمم المتحدة، والذي عقد في صنعاء خلال عامي ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤. وقد سعى المؤتمر إلى محاولة نقل السلطات واتخاذ القرارات من قبل سلطات منتخبة في الاقاليم مباشرة . الا إن المندوبون لم يتمكنوا في المؤتمر من الاتفاق على عدد من الاقاليم الفيدرالية ، لذلك تم ترك القرار للجنة الفنية ، المعينة من قبل الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور هادي.

بعد انتهاء المؤتمر ، قررت لجنة هادي إعادة هيكلة اليمن الى ستة اقاليم فيدرالية. وفي بداية يناير ٢٠١٥م ، تم إعداد دستور جديد ، مع التخطيط للدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي قبل الانتخابات ، وتشكيل حكومة جديدة في وقت لاحق من العام نفسه. لكن قوات المتمردين الحوثيين التي كانت تعمل بالتنسيق مع الرئيس السابق صالح منعت الدستور الفيدرالي ، مما أدى إلى صراع عنيف على السلطة واشعال الحرب الشاملة.

إن مسألة بنية اليمن المستقبلية كدولة ، سواء كانت وحدوية أو فدرالية او كونفيدرالية ، تقع بوضوح في قلب مشاكل البلاد. وإن القوة المتنامية للمجلس الانتقالي الجنوبي في عام ٢٠١٩ م ، في عدن وأماكن أخرى في الأراضي الجنوبية يبدو بشكل واضحً للغاية. اذ لا مفر من حقيقة بأنه يجب معالجة السؤال لإنهاء حرب في البلاد وتحقيق السلام للسكان الذين يعانون منه . كما إنه من الصعب التخيل بأن الخطة الفيدرالية للستة الاقاليم، يمكن تنفيذها في المستقبل القريب لعدة أسباب. فكلما طال أمد الحرب ، كلما تم إنشاء المزيد من المصالح الخاصة بين الجهات الفاعلة القوية على أرض الواقع في مناطق مختلفة من البلاد ، والتي بدورها ستسعى إلى مواصلة القتال. فمن غير المرجح أن تكون تلك الجهات الفاعلة ، وخاصة في المناطق جنوب وشرق صنعاء، حيث انخفض القتال هناك بعد عام ٢٠١٦، مستعدة للتضحية بالسيطرة على شؤونها المحلية، من خلال الموافقة على إعادة تسليم السلطة في صنعاء. وهذا ايضا واقع حقيقي بشكل خاص، طالما استمر المجلس الانتقالي الجنوبي في الحصول على أرض حول عدن ، وسيحتفظ زعماء أنصار الله ، وخاصة الأعضاء المؤثرين من عائلة الحوثي ، من محافظة صعدة على الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية ، كما سيحتفظون بالسلطة في صنعاء ايضا.

إن مشروع الدستور لعام ٢٠١٥م ، المبني على أساس الستة اقاليم يمكن أن يساعد على استئناف المحادثات حول الهيكل السياسي المستقبلي لليمن. حيث احتوت كل من نتائج مؤتمر الحوار الوطني ومسودة الدستور على أفكار جيدة قد تروق لجميع الخصوم في الحرب ، بمن فيهم قادة الحوثيين، الذين عارضوا بشدة مشروع الدستور في يناير ٢٠١٥. وعلى عكس التصورات الشائعة في اليمن ، وخاصة بين قادة الحوثيين ومؤيديهم، فان مشروع الدستور تصور دولة اتحادية ذات حكومة مركزية قوية نسبياً في صنعاء متوازنة مع ست حكومات إقليمية ضعيفة من الناحية المؤسسية. على الرغم من أن زعماء الحوثيين وصالح قد شجبوا الخطة الفيدرالية للسته الاقاليم ،واعتبروه كمخطط لتدمير الوحدة اليمنية ، فإن أفعالهم خلال انقلاب عام ٢٠١٤ كانت قد ألحقت أضرارًا كبيرة بالبلد.

لقد سمح مشروع الدستور للحكومة الفدرالية بالحفاظ على السيطرة على العائدات، التي يتم جمعها من موارد النفط والغاز في المناطق الفرعية من البلاد ، والتي تسمى "ولايات" من خلال مخطط التمويل متعدد المستويات. وبعبارة أخرى ، فان الحكومة المركزية في صنعاء بإمكانها تجاوز سلطة البرلمانات الإقليمية الجديدة ، الذين سيكونون بمثابة ممثلين رمزيين عن السكان، الذين يعيشون في الاقاليم المختلفة. واليوم ، يعد هذا خيارًا ضائعًا، لأن المجلس الانتقالي الجنوبي والمجموعات المتحالفة معه في الجنوب تصر على سلطة مستقلة تمامًا ، وترفض الاعتراف بأي سلطة في صنعاء.

بعد أكثر من أربع سنوات من الموت والدمار ، من الصعب أن نتخيل أنه يمكن إعادة اليمن مع مسودة دستور تم إعدادها في وقت يسوده السلام النسبي قبل خمس سنوات. ولكن ليس من الضروري المضي قدمًا في خطة الستة الاقاليم الأصلية. لكن من الضروري فقط استخدام الخطة لإعادة بدء المناقشات السياسية حول الهيكل المستقبلي للدولة.

حتماً ، يتطلب مشروع دستور عام ٢٠١٥ ، اجراء تعديلًات ، بسبب التغييرات الدراماتيكية على الأرض، والتي اصبحت البلاد الآن أكثر تجزئًا من أي وقت مضى خلال النصف القرن الماضي. وتقترب الانقسامات الحالية في اليمن من تلك التي شوهدت في الستينيات ، حينما تفاقمت الحروب الأهلية بشدة بسبب التدخل العسكري الأجنبي. وبالنظر إلى الانقسام الحالي في اليمن ، فقد يتطلب الأمر تعديل مشروع الدستور، من خلال منح صلاحيات أكبر للأقاليم ، ربما على غرار الاتحاد الكونفدرالي. وقد يقترح أنصار الانتقالي كونفدرالية مستقبلية من عاصمتين ، صنعاء وعدن ، مما يسمح للسلطات التنفيذية في كل مدينة بحكم المناطق، التي لا تتوافق بالضرورة مع الحدود السابقة بين الشمال والجنوب.

تتمثل نقطة الخلاف الرئيسية في مفاوضات إنهاء الحرب في تأثير القوى الأجنبية في البلاد، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، حيث تحتفظ كل دولة بقوات مسلحة على الأرض، تحت مظلة تحالف دول مجلس التعاون الخليجي. المملكة العربية السعودية هي الأكثر نفوذاً في الأراضي الشمالية لليمن ، ولا سيما تهامة ومحافظة مأرب الصحراوية الداخلية ، بينما تواصل الإمارات ممارسة نفوذها العسكري في الأراضي الجنوبية ، بما في ذلك مدينة عدن الساحلية والمناطق المحيطة بها في الجنوب الغربي ، حيث تتحالف مع المجلس الانتقالي الجنوبي . إن وجود قوات مجلس التعاون الخليجي يمنحهم القدرة على إملاء اتجاه المسار السياسي القادم ، مما يخلق مشكلة واضحة لمفاوضي الأمم المتحدة الساعين إلى السلام.

يُظهر التاريخ، أن النظام السياسي في اليمن معرض بدرجة كبيرة للتدخل الأجنبي، لأن السكان هم من أفقر سكان العالم ، وأن البلاد هي واحدة من أكثر المناطق استراتيجيا. لطالما تمكنت القوى الأجنبية الغنية ذات المصالح الجغرافية الاستراتيجية في أراضي اليمن من صياغة وتحديد سياساتها الداخلية لخدمة مصالحها الخاصة. وان الجهات الفاعلة المحلية المؤثرة هي أيضا بارعة في السعي للحصول على الدعم من القادة الأجانب مع جيوب عميقة... وهكذا ، فإن ديناميات الأحداث في اليمن نتجت منذ فترة طويلة عن تفاعل المصالح الداخلية والخارجية ، مما يعكس كل من الانقسامات السياسية الخارجية والمحلية.

الخلفية التاريخية

منذ عقود من الزمن تناول اليمنيون الفيدرالية كحل لمشكلة الوحدة الوطنية ، ولم تكن الفكرة وليدة مؤتمر الحوار الوطني في العام ٢٠١٣م ، بل ظهرت الفكرة لأول مرة في الخمسينيات من القرن الماضي ، عندما اقترحت السلطات الاستعمارية البريطانية "اتحاد الجنوب العربي الفيدرالي" (خلال حقبة إنهاء الاستعمار)، حينما استعد المسؤولون الحكوميون في لندن للانسحاب من عدن، فسعوا إلى نقل السلطة إلى مجلس فدرالي، يضم أكثر من (٢٠) شخص من القادة المحليين الذين كانوا يحكمون مناطق مختلفة تحت نظام "المحميات" البريطانية. وقد كانت لهذه الفكرة عواقب سلبية في اليمن، لأنها تحمل وصمة التدخل الامبريالي الخارجي، لا سيما وفق سياسة "فرق تسد" الذي استخدمه القوميون المحليون بعد ذلك ، لإثارة روح المعارضة. وقد تم استخدم هذه الفكرة حقيقة خلال فترة الانتقال السياسي لما بعد لعام ٢٠١١ مثلما تم تماما في فترة الستينيات . وذلك، حينما تحالف الزعماء الحوثيين مع الرئيس السابق صالح لعرقلة مناقشات الفيدرالية في مؤتمر الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة ، ثم قاموا بالانقلاب العسكري ضد الخطة الفيدرالية وهو نفس ما حدث ، عندما شن قادة حركة تحرير الجنوب مقاومة مسلحة ضد بريطانيا في أكتوبر١٩٦٣م.

في صميم الخطة الفيدرالية للستة الاقاليم ومسودة الدستور المعدة في يناير ٢٠١٥م، كانت هناك مشكلة متأصلة نتيجة التصور العام لدى الناس حول ما يسمى ب "التدخل الخارجي"، والذي تمثل في سفراء (المجموعة العشرة) ، الذين يمثلون في المقام الأول دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وكذلك مجلس الأمن الدولي والمبعوث العام للأمم المتحدة لليمن. وعلى الرغم من حقيقة أن المئات من المندوبين اليمنيين، الذين حضروا مؤتمر الحوار الوطني، أرادوا جميعا نقل السلطة الى الفيدرالية، لكن الكثير من المواطنين ضنوا بأن التغيير في هيكل

الدولة كان مفروضًا على البلاد من الخارج، بسبب المصالح الأجنبية، وكان جزء كبير من المشكلة، هو ضعف العلاقات العامة والتغطية الإعلامية المحلية للمؤتمر ، حيث تم إسناد مهمة الإشراف على العلاقات العامة والجانب الإعلامي إلى السفير الروسي بموافقة مجموعة العشرة، الذي لم يكن يميل إلى تمهيد الطريق للنجاح . وبالنتيجة، لم يتلق المواطنون معلومات كافيه حول مؤتمر الحوار. وتمكن قادة الحوثيين والرئيس صالح من استغلال مفهوم التدخل الأجنبي، عندما سعوا لإنهاء الخطة الفيدرالية من خلال الانقلاب .

من أجل فهم المشاكل السياسية الكامنة في اليمن ، من الضروري النظر فيما إذا كانت أمة مناسبة للحكم المشترك تحت سلطة واحدة أم لا. . حيث يميل الكثير من المحللون، الذين لا يعرفون التاريخ اليمني بشكل جيد، إلى تفسير المأساة المستمرة في اليمن، على أنها اعتداء أجنبي على دولة كانت تخدم في السابق مصالح مجموعة وطنية واحدة، كنقطة انطلاق لفهم الأحداث الأخيرة وإيجاد طريق بناء مستقبلا ، فكانت نقطة انطلاق خاطئة للغاية.

على مر التاريخ ، كان سكان اليمن ، نادراً ما يخضعون لسلطة واحدة، بسبب وجود هويات محلية قوية ومتعددة، داخل البلاد. وخلال فترة ما قبل الإسلام وفترة الاسلام نفسه، كان من الشائع وجود سلطات حاكمة منفصلة ، تنافس فيما بينها على نفس المساحة. قديما تم رسم الحدود بين الشمال والجنوب في اليمن من قبل الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، بمعنى آخر ، حدث الانقسام بين الشمال والجنوب قبل عقود من الانقسامات المعروفة للحرب الباردة في ألمانيا وكوريا وفيتنام.

من الخطأ الاعتقاد بأن الانقسامات في اليمن كانت ناتجة عن الحرب الباردة. وبمجرد وصول الحكومة الحليفة للسوفيت الى السلطة في عدن في نهاية الستينيات من القرن الماضي ، حافظت على التقسيم المصطنع بين الشمال والجنوب، الذي أدى إلى إخفاء التقسيمات المناطقية الأقدم والأكثر أهمية في البلاد . فحتى نهاية الحكم الاستعماري البريطاني في نوفمبر ١٩٦٧، كان هناك اكثر من عشرين من الحكام المحليين على الأراضي الجنوبية ، وقد رفض الحكام في المحمية الشرقية لبريطانيا بشدة الاتحاد مع أولئك الموجودين في المحمية الغربية. و بعد انسحاب بريطانيا ، واجهت الحكومة الجديدة في عدن صعوبة في التغلب على الانقسامات الداخلية، وبالمثل ، واجهت حكومة ما بعد الثورة في الشمال صعوبة في إدارة الانقسامات المتعددة على جانبها من الحدود القديمة، كلا الحكومتان الجديدتان في عدن وصنعاء ابديا نوايا مبكرة لإطلاق مشروع الوحدة الوطنية، عن طريق تعيين وزيري شؤون الوحدة ، لكن الأمر استغرق ثلاثة عقود حتى نجح المشروع في عام١٩٩٠م . وخلال تلك السنوات كان هناك حربان بين الشمال والجنوب، في السبعينيات ، والعديد من الانقلابات والاغتيالات السياسية ، واندلاع صراع كبير في الجنوب خلال يناير ١٩٨٦.

بعد وقت قصير من توحيد اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، عاد الصراع الاهلي والاغتيالات إلى البلاد مرة اخرى. فمنذ البداية واجهت الدولة الموحدة الجديدة مشاكل كبيرة ، مما اضطرها إلى تأجيل أول انتخابات برلمانية مقررة في العام ١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٣م. وحينما لم تؤدي الانتخابات إلى فوز حزب واحد بالأغلبية، تم التفاوض على تشكيل حكومة ائتلافية خلال عام ١٩٩٣م .وأدى ذلك إلى حدوث جمود سياسي ، وانتشرت مشاعر الندم بين الجنوبيون الذين يمثلون نسبة (٤:١) من سكان الشمال. بعد ذلك أعاد زعماء الحزب الاشتراكي اليمني، الجنوبيون، الذين احتلوا المركز الثالث بعد حزب الرئيس صالح وحزب (الإصلاح) الاسلامي، اعادوا مطالبهم باعتماد مبدا اللامركزية في الحكم، مما ادى الى شك الساسة الشماليون، في أن الحديث عن الفيدرالية ، كان جزءًا من مؤامرة للانفصال ، وبالتالي ردوا باتهام قادة الاشتراكي ومؤيديهم الجنوبيين بالخونة.

خلال شتاء عامي ١٩٩٣- ١٩٩٤م، تم عمل نسخة سابقة مشابهه لمؤتمر الحوار الوطني اليمني المنعقد في ٢٠١٣-٢٠١٤م . حيث ان غالبية المشاركين من جميع المناطق في هذا المؤتمر، فضلوا تطبيق مبدا اللامركزية، وتفويض السلطات لحكام ورؤساء بلديات منتخبين محليًا، وأصبح هذا هو العنصر الرئيسي في وثيقة العهد والاتفاق، الذي وقّع عليه القادة السياسيون الشماليون والجنوبيون ، بمن فيهم الرئيس علي صالح وزعماء وحزب الإصلاح وقادة الاشتراكي، في لقاء عقد في فبراير ١٩٩٤ تحت رعاية الملك حسين في عمان – الأردن. وعرف هذا الاتفاق باسم

"وثيقة التعهد والاتفاق". وقبل ان يجف حبر التوقيع على هذا الاتفاق ، وفي وقت قصير ،أمر صالح قادته العسكريين بشن هجوم على معسكرات الجيش الجنوبي . انحدرت البلاد إلى حرب أهلية كبيرة، بين أواخر أبريل وأوائل يوليو ١٩٩٤م . لقد اجتاحت القوات الشمالية الأراضي الجنوبية تدريجياً، وهرب قادة الاشتراكي الى المنفى . بعد ذلك، شعر معظم المواطنين الجنوبيين أنهم يعيشون تحت الاحتلال العسكري الشمالي.

لم تكن وثيقة "العهد والاتفاق" بمثابة خطة فيدرالية متكاملة حينها، بل كانت مجرد اقترح لتطبيق اللامركزية الحكومية، كوسيلة لتجنب الصراع العسكري، ولو ان السياسيين اليمنيين أقاموا الوحدة في العام ١٩٩٠م على اساس فيدرالي ،لكان بالإمكان تجنب حرب ١٩٩٤م والكثير من المشكلات السياسية السابقة.. وهذه حقيقة لأن محفزات التنافس على السيطرة على الحكومة المركزية كان سيُقلص بشكل كبير. فقد سعى الرئيس علي صالح إلى استخدام الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ للحفاظ وتقوية سلطته على الحكومة المركزية في صنعاء. وقبل انتهاء الحرب ، تعهد بالتزام سياسي، بتحقيق اللامركزية في الحكم من خلال السماح بانتخاب المحافظين ورؤساء البلديات ، كما وعد عند توقيع وثيقة " العهد والاتفاق" في عمان ، واكد التزامه بمبادئ وثيقة العهد والاتفاق للرئيس المصري ، حسني مبارك ، ودبلوماسي الأمم المتحدة الذين تفاوضوا على وقف الأعمال القتالية بمجرد تأكيد فوز علي صالح في أوائل يوليو ١٩٩٤م.

لقد أقر مسؤولو الأمم المتحدة والقادة العرب في مصر والأردن ، بأن وثيقة العهد والاتفاق توفر طريقة محتملة للتوفيق بين خلافات ما بعد الحرب في اليمن، وتجنب استبعاد سكان الجنوب. وكانت المشكلة أن الرئيس صالح لم يأخذ على محمل الجد الحاجة إلى اللامركزية، واجل تنفيذ ما ورد في وثيقة العهد والاتفاق، بل على العكس واصل هو وأعضاء حزبه الحاكم التعامل مع النداءات العامة من أجل اللامركزية ووصمها باعتبارها خيانة العظمى ضد الأمة . الى جانب تعرض أنصار الفيدرالية للترهيب والمضايقة بانتظام من قبل عملاء الدولة، وخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية. وهذا، الذي دمر ما تبقي من القليل من المشاعر الوحدوية.

وخيرا.. قام الرئيس صالح بعمل تشريعات لتحديد دور "السلطات المحلية" في اليمن في فبراير ٢٠٠٠م ، وسمح القانون بانتخاب "المجالس الاستشارية" المنتخبة على مستوى المحافظات والمديريات ، لكن تلك المجالس كانت ممولة بشكل سيئ ولم تكلف سوى بمهمة تقديم المشورة للمحافظين ، الذين ظل تعيينهم من قبل الرئيس مباشرة، وبسرعة، ظهرت نية صالح في التحكم بكل قرارات الحكومة من صنعاء.

قبل ذلك بعامين، أجبر علي صالح عشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية والجنود الجنوبيين على التقاعد المبكر، وخلق خيبة أمل كبيرة لدى الجنوبيين ، من خلال تقليص فرص العمل وعدم تقديم أي وسيلة فعالة للتمثيل الديمقراطي المحلي . وساعده في ذلك حلفاءه المقربين ، الذين تظاهروا في الحفاظ على الوحدة بين الشمال والجنوب بعد حرب ١٩٩٤م. وفي نهاية عام ٢٠٠١م، اسس بعض أنصار صالح الجنوبيين الأكثر ولاءً، مجموعة تسمى "أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية"، وأرسلوا خطابًا إلى الرئيس، يطالبون فيه بنصيب أكبر من الفوائد الوطنية. وعندما تجاهل صالح الرسالة، أعلنت المجموعة عن مطالبهم شعبيا. وفي هذه المرحلة، أصبح من المحتم أن يقوم معارضو علي صالح الجنوبيون بشن حركة احتجاج جماعية.

يوجد هناك عاملان اثنان ، تفسر أهمية الديناميات الداخلية في اليمن، والتي ادت الى تشكيل معارضة قوية خلال الألفية الجديدة:

أولا، ان تلك الديناميات عكست الانقسامات المناطقية الداخلية، التي أضعفت الوحدة الوطنية بصورة سيئة.

ثانياً ، تشير تلك الديناميات إلى أن اللامركزية الحكومية ، سواء كانت عبر الفيدرالية أو غيرها من الاشكال ، كانت ضرورية بمجرد استقالة صالح في عام ٢٠١١م.

كما كانت هناك ثلاثة منابع رئيسية للمعارضة:

أولاً : التمرد الحوثي المسلح الذي بدأ عام ٢٠٠٤ على طول الحدود مع المملكة العربية السعودية في محافظة صعدة وهو الاهم.

ثانياً : تشكيل تحالف عريض من أحزاب المعارضة في عام ٢٠٠٦ ، والذي عرف باسم أحزاب اللقاء المشترك ، والذي كان مرشحًا معارضًا صالحًا للرئاسة خلال العام نفسه .

ثالثا : الحراك الجنوبي، الذي بدأ في العام ٢٠٠٧م. وقد اقتصرت مجموعتان من المعارضة الثلاث تلك على مناطق محددة من البلاد بعينها. عدا أحزاب اللقاء المشترك، الذين يمثلون الدائرة الوطنية كاملة، والتي كان لها القدرة على إقالة صالح ، مع الحفاظ على سلطة حاكمة واحدة في البلاد ، لكنهم فشلوا في إلهام المشاعر المشتركة بين المتمردين الحوثيين ومتظاهري الحراك الجنوبي.

لعب الرئيس علي صالح، خلال فترة حُكمه، الذي دام ٣٣ عامًا ، لعبة سياسية خطيرة من خلال تغيير تحالفاته، لإخراج منافسيه المحليين من التوازن، ففي أوائل التسعينيات ، اعتمد علي صالح على المحافظين في حزب الإصلاح ، سواء كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين أو حلفاء رجال الدين الوهابيين في المملكة العربية السعودية ،وذلك بهدف هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني، و بعد فترة وجيزة من الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ ، قطع علاقاته مع الإصلاح، وحاول الحكم منفردا من خلال حزب المؤتمر الشعبي العام.

استمرت لعبة صالح السياسية، ليتحالف اخيرا مع الحوثي والحراك، لانهم جميعا اعتبروا الإصلاح عدوا لهم. ولو ان صالح استمر في الحكم بالتحالف مع الإصلاح ، كان من المحتمل إنه بإمكانه بناء حكومة وطنية قوية وموحدة نسبياً. لكن بسبب تأثير مناوراته السياسية ،أجبر الإصلاح على الانضمام إلى الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب المعارضة الأخرى في ائتلاف احزاب اللقاء المشترك. وخلال فترة احتدام الحرب المتواصلة مع المتمردين الحوثيين في الشمال ومتظاهري الحراك في الجنوب ، فرضت احزاب اللقاء المشترك إغلاقًا سياسيا تاما ، واستطاعت تنظيم مقاطعة وطنية شاملة للانتخابات البرلمانية اليمنية الرابعة في عام ٢٠٠٩م.

قبل عامين من أحداث "الربيع العربي عام ٢٠١١ ، بدت حكومة صالح ضعيفة للغاية في مواجهة معارضة قوية في مناطق متعددة من البلاد. وكان هناك نقاش مستمر حول اعتبار اليمن "دوله فاشله". ومنذ عقود كان قد تنبأ المحللين بان الازمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المركبة سوف تؤدي الى انهيار الدولة اليمنية بالكامل . وكان أحد اهم الاسباب الحاسمة وراء انهيار اليمن بعد ٢٠١١م ، هو إن غرائز صالح في حب البقاء بالسلطة، دفعته إلى تشكيل تحالف متهور مع قادة المتمردين الحوثيين.

في وقت مبكر من التسعينيات ، ساعدت عناصر داخل الدائرة الحاكمة للرئيس صالح، ساعدت اسرة الحوثي في إحياء الحركة الزيدية بين شباب محافظة صعدة، حيث كان صالح والمتعاطفين مع الحركة الزيدية يرون ، بان هذه هي الطريقة المناسبة لإضعاف نفوذ الاسلاميين السنه، الممتد منذ سبعينات القرن الماضي وحتى الالفية الثانية بمساعدة من المملكة العربية السعودية . وقد أدرك كبار ضباط الأمن اليمنيين خطر اللعبة السياسية الجديدة لصالح. وإن اي تحالف مع قادة الزيدية سيكون بمثابة هدم كامل للوحدة الوطنية. وهذا ما حدث بعد انقلاب الحوثي وصالح في عام ٢٠١٤م.

الاستنتاجات:

عندما استقال الرئيس السابق صالح بعد الاحتجاجات الجماهيرية في عام ٢٠١١ ، كان لليمن خبرة لا تتجاوز عقدين من الزمن كوحدة وطنية. خلال هذا الوقت ، فشل صالح في تعزيز السياسات الحكومية التي كانت يمكن أن تثبت شرعية الدولة في جميع أنحاء البلاد. وهي نفس المشكلة الدائمة التي كانت سائدة في كل من نصف البلد قبل التوحيد في عام

١٩٩٠ ، بسبب الانقسامات الداخلية المتعددة. ولم يخفف التوحيد بين الشمال والجنوب من المشكلة، بل زاد الأمر سوءًا من خلال الزيادة، ليس فقط في مساحة الأراض التي تدعي الحكومة أنها تحكمها ، ولكن أيضًا في عدد الجماعات المتنافسة التي تتنافس للحصول على حصة من المنافع العامة.

بمجرد استقالة صالح في أواخر عام ٢٠١١ ، ونتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد استلزم الأمر إجراء حوار واسع حول أفضل طريقة لإصلاح الدولة. بحلول يناير ٢٠١٤ ، توصل مؤتمر الحوار الذي رعته الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء حول الفيدرالية ، وقررت لجنة عينها الرئيس الانتقالي هادي خطة من ستة اقاليم . وبعد عام واحد ، أنهى انقلاب صالح والحوثيين الخطة الفيدرالية ، مع انزلاق البلاد نحو حرب كبرى وتدخل تحالف دول مجلس التعاون الخليجي.

تستمد الدينامية الداخلية للانقلاب الذي قام به صالح والحوثي من ميل الممثلين الأقوياء على هضبة جبال المرتفعات بين العاصمة صنعاء ومحافظة صعدة ، للبحث عن الهيمنة على البلاد. تاريخيا ، حكم الأئمة الزيديون اليمن في تحالف مع كبار شيوخ قبيلتي حاشد وبكيل. وخلق هذا التحالف استياء الناس الذين يعيشون على طول ساحل تهامة والمحافظات الجنوبية والشرقية. وهكذا ، أعاد انقلاب صالح والحوثي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ نمطًا قديمًا من الصراع في اليمن.

وفي أعقاب الانقلاب ، ما إن تم دفع قوات صالح والحوثي من الأراضي الشمالية إلى الجنوب حول عدن ، مع مُنعهم من التحرك شرقًا إلى مأرب وشبوة وحضرموت ، أصبحت السلطة الحكومية منقسمة بعمق. وهذا جعل الخطة الفيدرالية للسته الاقاليم موضوعا عفا عليه الزمن.

كان وصول الحكومة المركزية اليمنية محدودًا دائمًا في مناطق مختلفة من البلاد ، بما في ذلك منطقتي حاشد وبكيل القبلية حول صنعاء. وبسبب الجمود في ساحات القتال الرئيسية بعد تدخل قوات مجلس التعاون الخليجي إلى جانب اليمنيين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالسلطة "الشرعية" للرئيس هادي، ظهرت العديد من السلطات المنافسة على الأرض ، بما في ذلك بعضها مرتبط بالقاعدة في شبه الجزيرة العربية.

لم يتمكن تحالف دول مجلس التعاون الخليجي منذ ربيع عام ٢٠١٥ من طرد قوات الحوثيين من صنعاء وهضبة المرتفعات المحيطة بها. كل هذه الأرض الجبلية ، بما في ذلك الهضبة الممتدة جنوبًا إلى الأراضي المنخفضة في إب والبيضاء ، لا تزال تحت سلطة أنصار الله ، المنظمة السياسية الحوثية. يحتفظ أنصار الله أيضًا بالسيطرة على جزء كبير من محافظة تعز الوسطى وشمال تهامة ، باستثناء منطقة صغيرة حول حرض وميدي بالقرب من الحدود السعودية. اما الحكومة "الشرعية" فإن لها وجود ضعيف داخل البلاد، لأن هادي لا يزال يعيش في المنفى، في المملكة العربية السعودية. إنها الأقوى في محافظة مأرب ، موطن أحد حقول النفط الرئيسية في اليمن ومحطة الكهرباء المهمة. اما القوات الموالية لنائب رئيس هادي ، اللواء علي محسن الأحمر ، المنافس القبلي القديم لصالح في سنحان ، فهي تسيطر على مأرب وعلى أكبر حقل نفطي في محافظة حضرموت ايضا. وعلى عكس حقل مارب النفطي ، الذي يعمل بموجب اتفاق لتقاسم العائدات مع القبائل المحلية ، فإن الجنرال الأحمر وحلفاءه يحتكرون عائدات النفط من حضرموت ، وهذا ما يثير استياء السكان المحليين.

ابتداءً من عام ٢٠١٦ ، أسس هادي وأعضاء حكومته "الشرعية" وجودًا رسميًا في عدن. وخلال العام نفسه ، نجحوا في نقل مقر البنك المركزي اليمني إلى عدن ، بعد أن استنزف قادة الحوثيون معظم احتياطاته الأجنبية في العاصمة صنعاء.

ان المنافس الرئيسي للحكومة "الشرعية" في عدن، هو المجلس الانتقالي الجنوبي ، وهو منظمة شكلها زعماء الحراك الذين يدعمون الاستقلال الوطني الكامل داخل الحدود القديمة لجنوب اليمن. وهم متحالفون بشكل وثيق مع قادة مجلس التعاون الخليجي من دولة الإمارات العربية المتحدة ، على عكس الرئيس هادي ونائبه الأحمر ، الذين هم أقرب

إلى قادة المملكة العربية السعودية. يسعى المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الحصول على الاعتراف بدولة تسمى الجنوب العربي، وبعد سيطرته الكاملة على عدن في أوائل أغسطس ٢٠١٩ ، أصبح الآن أقرب إلى تحقيق هدفه.

اليوم ، تعقد المشهد اليمني اكثر، لوجود مجموعة من السلطات الحاكمة والقوات المقاتلة. ونتيجة لذلك ، من الصعب معرفة ماهي نهاية اللعبة ؟ ، وكيف سيتم في النهاية إعادة تشكيل الدولة أو الدول. اليمن ليس كما سوريا ، حيث يدير نظام قائم هناك منذ فترة طويلة مؤسسات الدولة الفعالة، التي يمكن أن تؤكد السيطرة المحلية بعد انتهاء فوضى القتال على الارض. اما في اليمن فلا تزال فرص استمرار الحرب مرتفعة للغاية ، ولا يوجد حل عسكري للصراعات والانقسامات في البلاد، بسبب تحول التحالفات على التضاريس الجبلية الوعرة. لكل هذه الأسباب ، من الضروري إعادة فتح المناقشات حول الهيكل المستقبلي للدولة اليمنية على أساس الدستور الفيدرالي المكون من ستة اقاليم. كأحد مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ٢٠١٤م . وبسبب الواقع السياسي على الأرض، وبعد أكثر من أربع سنوات من الحرب ،فانه من الضروري النظر في احتمال أن تكون كونفدرالية فضفاضة من دولتين أو أكثر، وذلك أفضل الحلول وأكثرها ترجيحًا.

خلال عام ٢٠١٣ ، مُنح قادة الحوثي دورًا بارزًا في مؤتمر الحوار الوطني، الذي ترعاه الأمم المتحدة ، حيث تعاملت إحدى مجموعات العمل الـ ١١ بشكل خاص مع مظالمهم تحت عنوان "مسألة صعدة". وتمت معالجة مظالم الحراك في مجموعة عمل منفصلة تسمى "القضية الجنوبية". كانت هاتان المجموعتان، العاملتان، فريدتان في مؤتمر الحوار الوطني، لأنهما كانا المنتديين الوحيدين، اللذان تم التعامل معهما كمعارضة جغرافية محلية. وكانت هناك مجموعة عمل أخرى ، بعنوان "هيكل الدولة"، التي تعاملت مع منابع المعارضة المحلية من خلال اقتراح الحكومة الفيدرالية. وعلى الرغم من أوجه التشابه بين كيفية تعامل مؤتمر الحوار مع مظالم الحوثيين والحراك ، إلا أن قادة المجموعتين كان لديهم اهتمامات ودوافع مختلفة بشكل كبير. حيث سعى قادة الحراك إلى الحكم الذاتي ، إن لم يكن الاستقلال التام عن صنعاء ، لذلك فضلوا رؤية حكومة مركزية ضعيفة. بينما سعى زعماء الحوثيين الى تثبيت مصالح الهيمنة لممارسة السلطة من خلال حكومة مركزية في صنعاء. وبالتالي ، فإن مصالح الحوثيين تماشت بشكل وثيق مع مصالح الرئيس السابق صالح. وهذا هو السبب الرئيسي وراء قيام صالح والحوثي بانقلاب مشترك ضد الحكومة الانتقالية من أجل تدمير الخطة الفيدرالية للأقاليم الستة.

خلال مؤتمر الحوار الوطني ، كانت هناك بعض الدلائل ،على أن قادة الحوثيين كانوا يتعاونوا مع فصيل من الحراك الرافض المشاركة في الحوار الوطني. ويرتبط هذا الفصيل بالزعيم الجنوبي المنفي علي سالم البيض ، الذي فر من البلاد عام ١٩٩٤ بعد فشله في تحقيق الاستقلال الجنوبي وسط الحرب .وعند قيام الحراك في عام ٢٠٠٧م ، لم تكن له قيادة موحدة قوية مطلقًا. بحلول عام ٢٠١١ ، اعلنت الفصائل الأكثر نشاطًا الاستقلال التام للجنوب.

عندما بدأ مؤتمر الحوار، رفض قادة الحراك الميدانيون المشاركة فيه في صنعاء، و رفضوا أي روابط مع الشمال. مما اضطر الرئيس هادي ودائرته المقربة إلى تعيين مندوبين للجنوب، الذين تصرفوا باسم المجموعة المشاركة. لقد فضل بعض هؤلاء المندوبين إنشاء دولة اتحادية من اقليمين. لكن الرئيس هادي والعديد من المندوبين الشماليين يخشون أن تعود دولة من اقليمين إلى تقسيم البلاد كما كانت قبل عام ١٩٩٠. وكان هذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى انتهاء مؤتمر الحوار دون التوافق حول عدد الاقاليم الفيدرالية ، مما تطلب من الرئيس هادي تعيين لجنة فنية خاصة ، والتي تبنت بعد ذلك خطة الاقاليم الستة.

وكسياسي من النصف الجنوبي من اليمن ، يخشى الرئيس هادي من أن تسمح دولة فيدرالية من اقليمين لمنافسيه الرئيسيين في الجنوب ، وخاصة علي سالم البيض ، بالعودة إلى السلطة. لكن المندوبين الشماليين من منطقة تعز الوسطى بوسط البلاد وجزء من إب ، وكذلك المحافظات الواقعة إلى الشرق مثل البيضاء ومأرب ، كانوا غير مستعدين لقبول الفيدرالية من اقليمين ، لرفضهم الاستمرار في العيش تحت تأثير قبائل شمال الشمال .

سيكون من المحتم أن تهيمن قبائل الهضبة الجبلية المرتفعة بين صنعاء ومحافظة صعدة على أي منطقة شمالية في حالة التقسيم الى اقليمين ، وبالتالي فإن الشماليين في محافظات تعز وإب والحديدة والبيضاء ومأرب يفضلون تقسيمًا ثلاثيًا أو رباعيًا للشمال. وكان رئيس الحزب الناصري الشمالي ، هو الذي قدم للمرة الأولى اقتراح بالسته الاقاليم ، أربعه في الشمال واثنين في الجنوب . وهنا المفارقة الكبيرة في هذه الحقيقة، لأن الناصريين الشماليين كانوا من بين القادة البارزين لأنصار الوحدة اليمنية منذ الستينيات. إن تفضيل زعيم الحزب الناصري الرئيسي ،الفيدرالية السداسية يعبر عن عمق الانقسامات الداخلية المتعددة في البلاد.

حينما تم الإعلان رسميًا عن الخطة الفيدرالية السداسية في فبراير ٢٠١٤ ، كانت هذه الخطة تمثل حلاً وسطًا بين الموقف الانفصالي لبعض فصائل الحراك الجنوبي، وموقف الشماليين الذين عارضوا أي نقل لبعض سلطات الحكومة المركزية في صنعاء. حيث كان قادة الحوثيين أقوى المنتقدين لخطة الاقاليم السته. واشتكوا من أنها حرمت مسقط رأسهم صعده من الوصول إلى ميناء على البحر الأحمر ، حيث رسم اعضاء اللجنة التنفيذية لما بعد مؤتمر الحوار ، وهم فئة من التكنوقراط ، رسموا حدود الاقاليم السته على ضوء الحدود القائمة بين المحافظات ، وكانت صعدة في السابق اساسا لا تملك منفذ وصول إلى البحر الأحمر. وبمجرد نشر خريطة الاقاليم السته المقترحة ، احتج الكثير من السكان في العديد من المحافظات على الحدود الطبيعة – المصطنعة لخطوط حدود محافظاتهم.

تلقت الحكومة العديد من الاقتراحات حول أفضل الطرق لرسم الحدود بين الاقاليم السته. لكن الرئيس هادي وموظفوه فضلوا التفاوض على الأمر بعد إنشاء الحكومات الإقليمية. بمعنى آخر ، لم يمنع هادي مطلقًا من وصول قادة الحوثيين إلى البحر الأحمر. لقد أراد ببساطة تأجيل إعادة رسم خطوط الحدود بين الإقاليم فقط.

بعد منع هزيمة الحوثيين من قبل تحالف دول مجلس التعاون الخليجي، وبمجرد أن تبدأ المفاوضات حول الهيكل المستقبلي للدولة اليمنية ، سيحصل أنصار الله الحوثيين حتما على ميناء على البحر الأحمر كما يفعلون اليوم في الحديدة. ان أفضل طريقة لكسب مساومة أنصار الله هي من خلال مناقشة وضع صنعاء في هيكل الدولة المستقبلية في اليمن. حيث لا يرغب أنصار الله من استبعادهم من الوصول إلى مصادر الطاقة القيمة في محافظات مأرب وشبوة وحضرموت ، التي تخضع الآن لسيطرة حكومة الرئيس هادي "الشرعية". فمن خلال رفض الخطة الفيدرالية السداسية بقيت صنعاء على أهميتها عاصمة وطنية ومقر للحكومة المركزية ، واستطاع القادة الحوتيين فرض سلطة امر واقع لامركزية من خلال تقسيم المصالح السياسية في جميع أنحاء البلاد. فليس من مصلحة أنصار الله أن تجري المفاوضات المستقبلية نحو حل كونفدرالي أو الاستقلال السياسي الكامل لعدن والجنوب، كما يسعى قادة المجلس الانتقالي الجنوبي . وبالتالي ، فإنه من المرجح أن يسعى أنصار الله الحوثيين إلى المصالحة مع الحكومة "الشرعية" إذا ما وضعت تلك الخيارات على طاولة المفاوضات.

انتهـــــــــــــــــــــــــى،،،